

اعزائي اصدقاء و اعضاء الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي تحية طيبة و بعد

في الرابع عشر من اكتوبر تبني مجلس الامن التابع للامم المتحدة القرار رقم 1718 و الذي يدين الاختبار النووي الذي ادعته الجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية (كوريا الشمالية) و وافق علي فرض عقوبات ضد كوريا الشمالية تتضمن منع بيع معدات عسكرية معينة , التقنية النووية و البضائع التكميلية . هذا بالاضافة الي تجميد الاموال التي يضعها المسؤولون المتورطين في برامج الاسلحة النووية او الصواريخ العابرة للقارات في الخارج و وضع قيود علي سفر هؤلاء المسؤولين.

و يدعو القرار ايضا الي استئناف محادثات الحزب السادس "مع الاخذ بالاعتبار التطبيق الايجابي للقرار المشترك الصادر من الصين و كوريا الشمالية و اليابان و الجمهورية الكورية و روسيا و الولايات المتحدة في التاسع من سبتمبر 2005 لتحقيق نزع موكد للأسلحة النووية في شبة الجزيرة الكورية " و يحث علي : جميع الدول المهمة بتكثيف جهودها الدبلوماسية و منع حدوث اية اعمال قد تؤدي الي تصاعد التوتر "

و يعطي القرار بعضا من الحرية للدول في الاجراءات التي يتخذونها و هو لا يخول استخدام القوة . و لكن علي الرغم من ذلك , فهو يدعو الدول الي " منع الامتدادات المباشرة او غير المباشرة و بيع او نقل اية معدات تستخدم في صناعة الاسلحة النووية الي كوريا الشمالية عبر اراضيها او مواطنيها او استخدام سفن و طائرات تحمل اعلامها , سواء كانت هذه المعدات مصنوعة علي اراضيها ام لا " و يعطي القرار امكانية اعتراض السفن القادمة من او المتجهة الي كوريا الشمالية والتي قد يشتبه في وجود معدات عليها , طالما ان هذا الاعتراض لا يتعارض مع القانون الدولي . و لكن هناك تضارب في الاراء حول شرعية هذا الاعتراض , و خاصة اذا تم ذلك في اعالي البحار. و قد حذرت كوريا الشمالية من انها قد تعتبر مثل هذه الاعتراضات اعمال حرب.

و يترك القرار الحرية للدول في الاستمرار في التعاون الاقتصادي مع كوريا الشمالية و الذي يتضمن بضائع غير عسكرية و غير تكميلية فقط , و يعطي الحرية ايضا في الحفاظ علي العلاقات السلمية و مواصلة الجهود الدبلوماسية للوصول الي حل سلمي للنزاع . ان درجة تركيز الدول علي الاجزاء التاديبية من القرار او الاجزاء الدبلوماسية يمكن ان تحدد ما اذا كان الموقف قد يخرج عن السيطرة او يتجه الي حل سلمي . و يمكن للبرلمانيين اداء دورا فعالا في التأثير علي هذا المسار . و لهذا قام بعض من اعضاء مجلس الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي باصدار بيان حول الاختبار النووي يؤكد علي اهمية الاجراءات الدبلوماسية و امكانية الحلول السلمية . و نحن ندعو اي برلماني او مشرع للتصديق علي هذا البيان الذي سوف يتم ارسالة الي قادة دول الحزب السادس بالاضافة الي الممثلين الدائمين لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

اذا اردت اضافة توقيعك , من فضلك ارسله علي البريد الالكتروني alyn@lcnp.org او عن طريق الفاكس الي : +6444969599

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

الين وير

المنسق الدولي للشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي